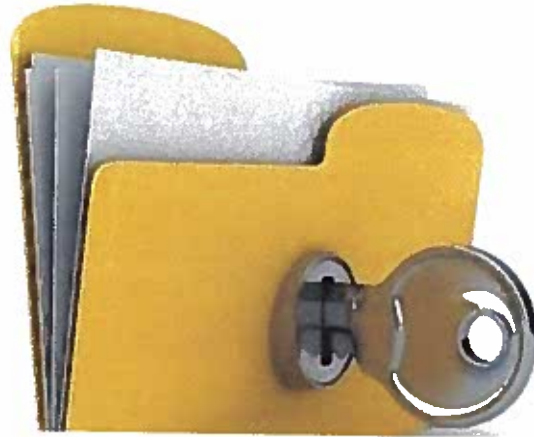


الإدارة العامة
خلية النفاذ إلى المعلومة

تقرير حول نشاط خلية النفاذ إلى المعلومة لسنة 2018





المقدمة

لقد حرصت خلية النفاذ إلى المعلومة على مواصلة تفعيل مقتضيات القانون الأساسي عدد 22-2016 المؤرخ في 24 مارس 2016، المتعلق بالحقوق في النفاذ إلى المعلومة وذلك من خلال عدد من التدخلات والأعمال التي قامت بإنجازها خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى ديسمبر 2018 والتي يمكن تبويبها في المحاور التالية:

- 1- متابعة نشر المعلومات بمبادرة من الشركة و تحيينها.
 - 2- معالجة ومتابعة مطالب النفاذ الواردة على الشركة.
 - 3- تدعيم وإثراء خطة العمل الخاصة بتطبيق القانون على مستوى الشركة.
 - 4- تكريس قانون النفاذ إلى المعلومة على مستوى الشركة.
 - 5- تأمين عمليات تحسيسية لفائدة أعوان الشركة في مجال حق النفاذ إلى المعلومة.
 - 6- المشاركة في دورات تكوينية في ميدان النفاذ إلى المعلومة.
- و كما حرصت خلية النفاذ إلى المعلومة على تطوير عملها داخل الشركة، فإنها دعت أيضا إلى تحقيق بعض التوصيات.

1 - متابعة نشر المعلومات بمبادرة من الشركة و تحيينها:

عملا بمقتضيات الفصل 6 من القانون الأساسي عدد 22-2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحقوق في النفاذ إلى المعلومة وبالتنسيق مع مشروع تطوير موقع واب الشركة التابع للإدارة التجارية، تمّ تحيين و نشر جملة من المعلومات على مستوى موقع واب الشركة نذكر منها ما يلي:

- تعريف الكهرباء و الغاز (إبتداءا من سبتمبر 2018).
- أهم الإحصائيات لسنة 2017 (الشركة في أرقام).
- إحصائيات حول نشاط الكهرباء و الغاز لسنة 2017 (التقرير السنوي للشركة سنة 2017).
- معلومات خاصة ببعض مشاريع الغاز الطبيعي.
- تحيين نماذج الانخراط في برنامج منظومة الطاقة الشمسية.
- نشر التقارير الثلاثية لسنة 2018 لخلية النفاذ إلى المعلومة.

2 - معالجة ومتابعة مطالب النفاذ الواردة على الشركة:

- ورد على الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى ديسمبر 2018، عدد 39 مطلب نفاذ، أفرزت معالجتها ومتابعتها الملاحظات التالية:
- بلغ عدد المطالب الصادرة عن ذوات معنوية (17) مطلب بينما بلغت المطالب الصادرة عن ذوات طبيعية (22) مطلب.
 - بلغت المطالب الواردة على الشركة بواسطة مراسلات إلكترونية (21) مطلب في حين بلغ عدد المطالب الواردة بواسطة مراسلات عادية (18) مطلب.
 - بلغ عدد المطالب التي تمت الاستجابة لها (37) مطلب مع الإشارة إلى أن مطلبان (2) لم يستوفيا الشروط القانونية المستوجبة.
 - تولت الشركة إتاحة المعلومة بواسطة (5) مراسلات عادية و (29) مراسلة إلكترونية و (3) مطالب على عين المكان.
 - بلغ عدد المطالب التي تمت الاجابة عليها في الأجال القانونية (26) مطلب من ضمن (39) مطلب.
 - سجلت الشركة (3) مطالب تظلم.
 - تم رفع (4) دعاوي ضد الشركة التونسية للكهرباء و الغاز ضد هيئة النفاذ إلى المعلومة.
- هذا و تجدر الإشارة إلى حرص خلية النفاذ إلى المعلومة على الردّ على مطالب النفاذ في الأجال القانونية حيث بلغ معدل الردّ عن المطالب خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى ديسمبر 2018 سبعة عشرة يوما (17) في حين أنّ القانون الأساسي عدد 22-2016 المؤرخ في 26 مارس 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة نصّ على 20 يوم كحدّ أقصى للردّ على المطالب.

3 - تدعيم واثراء خطة العمل الخاصة بتطبيق القانون على مستوى الشركة:

لقد حرصت خلية النفاذ إلى المعلومة على مواصلة سعيها من أجل تطوير العمل بمقتضيات قانون النفاذ إلى المعلومة وذلك من خلال التمشي الذي قامت به والذي يهدف إلى ضبط مجالات إستثناءات حق النفاذ إلى المعلومة الخاصة بالشركة.

فكما أن الشركة ملزمة بإتاحة المعلومة وتكريس حق النفاذ إليها فإنها مدعوة أيضا للوقوف عند الإستثناءات التي نص عليها القانون سيما بالنسبة للمعلومات التي لها مساس بالأمن الطاقوي للبلاد والمتصلة بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز لضمان استمرارية المرفق العام وكذلك المعلومات التي لها صلة بالحياة الخاصة والمعطيات الشخصية للأفراد سواء كانوا أعوانا أو مشتركين. وفي هذا الصدد عقدت خلية النفاذ إلى المعلومة سبع (7) جلسات عمل مع مختلف الإدارات التابعة للشركة والمتداخلة بحكم اختصاصاتها في منظومة الأمن الطاقوي في مجال الكهرباء والغاز وكذلك الإدارات التي تتصرف في المعطيات الشخصية للأفراد سعيًا منها لبلورة قاعدة بيانات خاصة بالشركة تتضمن مختلف المعلومات والوثائق التي يمكن تصنيفها كإستثناءات لحق النفاذ إلى المعلومة طبقا للفصل 24 من القانون.

4- تكريس قانون النفاذ إلى المعلومة على مستوى الشركة:

سعيًا لمزيد التعريف بحق النفاذ إلى المعلومة، تولت خلية النفاذ إلى المعلومة انجاز الأعمال التالية:

أ- على الصعيد الداخلي:

- إعداد منشور إعلامي تحت عدد 18-79 بتاريخ 6 أوت 2018 و توجيهه إلى كافة الإدارات قصد الإعلام بالعقوبات الجزائية و التأديبية المترتبة من عدم الإدلاء بالمعلومة أو إتلافها.
- إعداد مذكرة عمل مؤرخة في 1 أوت 2018 عدد 18-44 حول تطبيق مقتضيات القانون الأساسي المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة و فيما يتعلق بنشر و تحيين المعلومات بموقع الواب الخاص للشركة.
- إصدار منشور توجيهي عدد 18-84 بتاريخ 26 أكتوبر 2018 يتعلق بإحداث لجنة استشارية لخلية النفاذ إلى المعلومة.
- لفت نظر دائرة المصالح المركزية للعمل على:
- تضمين عبارة " أكد جدًا " على مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على الشركة عن طريق مكتب الضبط المركزي.
- إحالة الأحكام الصادرة عن هيئة النفاذ إلى المعلومة إلى مصالح خلية النفاذ إلى المعلومة حال تبليغها إلى الشركة و على أقصى تقدير في اليوم الموالي.

ب- على مستوى العموم:

- حرصت خلية النفاذ إلى المعلومة على توفير الأدوات التي من شأنها أن تساعد العموم على تقديم مطالب النفاذ وذلك من خلال انجازها للأعمال التالية:
- نشر النماذج الرسمية لكل من مطلب النفاذ إلى المعلومة و مطالب التظلم بموقع واب الشركة (النماذج الملحقة بالمنشور التفسيري عدد 19 المؤرخ في 18 ماي 2018).
 - إدراج نماذج باللغة الفرنسية لكل من مطلب النفاذ إلى المعلومة و مطلب التظلم ونشرها بموقع واب الشركة.
 - وضع نسخ ورقية من نماذج مطلب النفاذ إلى المعلومة على ذمة العموم بكل مكاتب العلاقات مع المواطن التابعة للشركة.
 - كما تولت خلية النفاذ إلى المعلومة نشر التقارير الثلاثية لنشاطها خلال سنة 2018 بموقع الواب الخاص بالشركة.

5- تأمين عمليات تحسيسية لفائدة أعوان الشركة في مجال حق النفاذ إلى المعلومة:

في هذا الإطار و تطبيقًا لأحكام الفصل 60 من القانون الأساسي 22-2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة الذي يقتضي بأن يتم توفير التكوين اللازم في مجال النفاذ إلى المعلومة لفائدة أعوان الشركة، نظم الإطار المشرف على خلية النفاذ إلى المعلومة دورتين تكوينيتين بمركز التكوين والإتقان بالخليدية لفائدة الإطارات الذين وقع انتدابهم خلال سنة 2017، وقد تم ذلك:



- يوم 17 أفريل 2018 لفائدة الملحقين المتصرفين.

- يوم 24 أفريل 2018 لفائدة معيني التصرف .

6- المشاركة في دورات تكوينية في ميدان النفاذ إلى المعلومة:

- تمكن الإطار المشرف على خلية النفاذ إلى المعلومة من المشاركة في بعض الندوات و الاجتماعات التي تخص مجال النفاذ إلى المعلومة و ذلك من خلال:
- حضور الندوة التي نظمتها هيئة النفاذ إلى المعلومة تحت عنوان " سنة بعد دخول القانون حيز النفاذ" حيث تم التطرق إلى الإشكاليات التي يتعرض إليها المكلف بالنفاذ إلى المعلومة عند تطبيقه لهذا القانون.
- حضور الاجتماع المنعقد برئاسة الحكومة بمشاركة المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة بالهيكل الخاضعة للقانون و تحت إشراف البنك الدولي لغرض دراسة جدوى إعداد قاعدة بيانات وطنية تعنى بالنفاذ إلى المعلومة.
- حضور أشغال ورشة عمل بتاريخ 2018/06/28 تحت إشراف رئاسة الحكومة (الإدارة العامة للإصلاحات المستقبلية الإدارية) وهيئة النفاذ إلى المعلومة و بدعم من منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و البنك الدولي، قصد مناقشة أهم الصعوبات التي يواجهها المكلفون بالنفاذ إلى المعلومة و إعداد دليل مبسط حول حق النفاذ إلى المعلومة بما من شأنه أن يساهم في تسيير عمل المكلفين بهذا الحق على مستوى الهياكل العمومية.
- حضور دورة تكوينية لفائدة المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة تحت إشراف رئاسة الحكومة و البنك الدولي، خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 سبتمبر 2018.
- حضور ورشة نقاش لإعداد دراسة حول حق النفاذ إلى المعلومة من طرف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تحت إشراف مكتب الدراسات PRODATA وذلك يوم 31 أوت 2018 و يوم 22 سبتمبر 2018.
- المشاركة في فعاليات اليوم العالمي للنفاذ إلى المعلومة يوم 26 سبتمبر 2018 تحت إشراف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.
- المشاركة في حلقة نقاش منظمة من قبل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية يوم 23 أكتوبر 2018 لضبط محاور التكوين التي يجب توفيرها إلى المكلف بالنفاذ إلى المعلومة.
- حضور جلسة عمل يوم 2 نوفمبر لتقييم نتائج الدورة التكوينية حول الحق في النفاذ إلى المعلومة التي تم تنظيمها من 17 إلى 19 سبتمبر 2018 لفائدة المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة تحت إشراف رئاسة الحكومة و البنك الدولي.
- حضور فعاليات الملتقى العلمي في إطار ملتقيات الحوكمة حول " الحق في النفاذ إلى المعلومة في القانون التونسي و المقارن" يوم 7 نوفمبر 2018 بمقر كلية العلوم القانونية و السياسية و الاجتماعية.
- حضور اجتماعات بوزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة حول جرد البيانات المفتوحة وذلك يوم 27 نوفمبر 2018 و يوم 11 ديسمبر 2018 .

التوصيات المقترحة

- الحرص على موافاة الخلية بالوثائق و المعلومات المطلوبة طبقا لمقتضيات المذكرة الداخلية عدد 14 بتاريخ 11 أفريل 2017 الموجهة إلى كافة وحدات الشركة.
- إدخال منظومة الكترونية للأرشيف و التصنيف الالكتروني للوثائق الإدارية.
- دعوة مختلفة الوحدات إلى إثراء موقع و اب الشركة بالمعلومات الخاصة بأنشطتها و ذلك سعيا لمزيد التعريف بها لدى العموم و تقليص مطالب النفاذ.
- تخصيص فضاء بالمقر الاجتماعي للاستقبال طالبي النفاذ الى المعلومة على عين المكان.
- تخصيص حصص تكوينية لفائدة أعوان و إطارات الشركة في مجال النفاذ إلى المعلومة بمركز التكوين و الإتقان بالخليدية.
- برمجة دورات تكوينية حول النفاذ إلى المعلومة لفائدة المسؤولين الأول بالشركة.
- تدعيم التكوين للأزم للإطار المشرف على الخلية في مجال النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة.
- وضع خطة متكاملة لتكوين و تدريب المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة بهدف مواكبة كل تطور يهم هذا الموضوع وطنيا ودوليا.
- تدعيم خلية النفاذ إلى المعلومة بانتداب 2 إطارات جديدة خلال الفترة 2019-2020.
- مواصلة المساهمة في المشروع المتعلق بجرد البيانات العمومية وتصنيفها وإعادة استعمالها ونشرها للعموم في إطار تنفيذ خطة العمل.
- تدعيم المنظومة القانونية المتعلقة بالنفاذ وذلك بالتعجيل بإصدار مختلف النصوص الترتيبية المتبقية ذات العلاقة.

الرئيس المدير العام

ممنض

المنصف هرابي

المكلفة بإبادة خلية النفاذ إلى المعلومة

نسام تقية بالزاوية